

مؤتمر بعداً أمام تحدي غياب الميثاقية السنوية

جبران باسيل ينسف جهود جمع الأضداد ويكرس الانقسام



جميع المؤشرات توحى بأن فكرة عقد مؤتمر جامع في لبنان ولدت مية، ولاسيما بعد تصريحات رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، التي انعكست بشكل دراماتيكي على جهود نبيه بري رئيس مجلس النواب لـ"جمع الأضداد".

بيروت - تتجه قوى المعارضة اللبنانية ولاسيما المثقلة للطائفة اللبنانية مقاطعة مؤتمر واسع دعا إليه الرئيس ميشال عون الخميس المقبل، حيث أدى تيار المستقبل وكذلك رؤساء الحكومات السابقون عدم حماسهم للمشاركة في ظل "البرنامج الهلامي" المطروح على طاولة المحادثات.

وبدا المؤتمر من وجهة نظر الكثيرين محاولة لإنقاذ الطبقة الحاكمة وعلى رأسها حزب الله الذي يواجه ضغوطاً شديدة خصوصاً مع بدء تنفيذ قانون قيصر الأميركي في سوريا الأسبوع الماضي والذي يعتبر الحزب أحد أبرز المعنيين به لجهة انخراطه منذ 2013 بقوة في النزاع الجاري بالبلد الجار. وشهدت الأيام الماضية تحركات حثيئة ولاسيما من طرف رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل الشيعية نبيه بري، يساعده في ذلك المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، لإنجاح لقاء بعداً الذي كان من بنات أفكار بري قبل أن يتجنبا الرئيس ميشال عون.

مروحة تحركات بري تبدو أنها تعطلت في الساعات الأخيرة في ظل الإنشاء الواردة من قوى المعارضة الوائزنة، خصوصاً بعد إبلاطة رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية السابق المثير للجدل جبران باسيل، الذي لم يترك حليفاً أو خصماً دون أن يواجه له سهام انتقاداته، مصرراً على موقفه لجهة أن ما يحدث في لبنان مؤامرة على العهد، ليخلف حديثه أجواء مفكّرة من شأنها أن تنعكس سلباً على المؤتمر الموعود.



وقال رئيس التيار الوطني الحر، في مؤتمر صحافي، إن "البلد يمر من قطوع إلى قطوع، وآخر قطوع محاولة

إسقاط الحكومة، في سياق المؤامرة الاقتصادية التي يتعرض لها لبنان وكنا توقعنا حصولها وسميناها 13 تشرين اقتصادية"، في إشارة إلى المجزرة التي وقعت لمئات من الجنود اللبنانيين بعد استسلامهم للجيش السوري. وأضاف باسيل "في 13 تشرين 1990، كانت المعركة وجودية لأنها تتعلق بلبنان الحر السيد المستقل، واليوم المعركة أيضاً وجودية لأنها تتعلق بمصير الدولة.. الذين شاركوا بضربنا في الـ90 لتخلو الساحة لهم، وفرغت الساحة منهم أيضاً، أنهم يرتكبون الخطأ نفسه اعتقاداً منهم أنه بإسقاط العهد، يرتاحون منا. لم يفهموا أنه بسقوط مشروعتنا ستسقط الدولة ويسقط الدولة بسقوط الوجود، إلا إذا كان مشروعهم أن تحل الميليشيا من جديد مكان الدولة والجيش، والدولة الصغيرة تحل مكان لبنان الكبير.. وهنا الكارثة!".

وعن الوضع الاقتصادي قال "مع بدء المؤامرة، كانت هناك حكومة وحدة وطنية قرر رئيسها أن يهرب من المسؤولية ويرجع على رأس حكومة الثورة، أضعنا الوقت لغاية وصول من ارتضى تحمل مسؤولية وتغيير النهج. من الطبيعي أن المنظومة السياسية والمالية المتحكمة بالبلد منذ التسعين تصدى للتغيير". واعتبر أن "هذه المنظومة كانت قطعت السبيل المالية لتعلق شرارة الحراك الشعبي في 17 أكتوبر، ومع تراجع الحراك الصادق قررت أن تتلاعب بسعر صرف الليرة، وتسكّر (تغلق) حنفية الدولار، لتعيد السيناريو نفسه من أسره، والقطاع الطبي لن يستطيع العام 1992. وكلمة الحكومة دقت بهذه المنظومة، سبتكر السيناريو نفسه، مثلما جن جنونهم في التعيينات المالية الأخيرة. لذلك يجب أن تبقى الحكومة جاهرة لتمنع سقوط التغيير".

وترى أوساط سياسية لبنانية أن كلام باسيل الذي سعى من خلاله إلى تعليق الأزمة المركبة التي تعصف بلبنان على شماعة المؤامرة، وتخوين الأطراف الداخلية المقابلة ولاسيما تيار المستقبل حينما وصف استقالة زعيمها سعد الحريري في نوفمبر الماضي بالهروب، من شأنه أن ينسف أي جهود لإنجاح الحوار المرتقب.

ودعا البطريرك الماروني بشار بطرس الراعي الأحد إلى إصدار وثيقة وطنية في اللقاء الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون في القصر الرئاسي (في بعداً)، مقترحاً حينما وصف استقالة زعيمها سعد الحريري في نوفمبر الماضي بالهروب، من شأنه أن ينسف أي جهود لإنجاح الحوار المرتقب.

البيكالوريا شهادة عبور سياسية للحكومة المصرية في اختبار كورونا

أحمد حافظ

القاهرة - دخلت الحكومة المصرية الأحد اختباراً صعباً أمام الرأي العام، بعد امتحانات الثانوية العامة (البيكالوريا) وسط تدمير مجتمعي من إصرارها على عدم تأجيلها إلى موعد لاحق، تنخفض فيه معدلات الإصابات بجائحة كورونا.

تعتبر الحكومة أن إجراء الامتحانات في موعدها شهادة عبور في التعامل مع كورونا، بشكل يتم استثماره سياسياً للتأكيد على أنها مرت بالبلاد إلى بر الأمان، بدليل تأمين امتحانات قومية يتجمع فيها نحو 700 ألف طالب وطالبة، وحضور قرابة 300 ألف مراقب ومصصح وإداري، في وقت واحد.

ترى الحكومة أن قرار عقد الامتحانات أبلغ رسالة للتأكيد على حالة الاستقرار والهدوء في البلاد، والمرأة التي يمكن أن تعكس استعادة عافية قطاعات السياحة والاقتصاد، ودليل واضح على هزيمة الوباء، وبالتالي تبديد الشكوك التي راودت البعض حيال قدرة الحكومة على الانتصار في هذه المعركة.

جرت الاستعانة بمختلف المؤسسات الأمنية في الدولة المصرية، للمشاركة في تأمين الامتحانات من نواح مختلفة، بدءاً من طباعة الأسئلة في أماكن سرية، ومروراً بتوزيعها على اللجان والمحافظات الحدودية بالطيران الحربي، وانتهاء بتخصيص أفراد شرطة وجيش في تأمين دخول وخروج الطلاب. أكد وزير التربية والتعليم طارق شوقي في تصريحات خاصة لـ"العرب"، أن الدولة سخرت إمكانياتها لتأمين

الامتحانات، وإجرائها في موعدها، ما يعكس قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمات بشكل احترافي، ويبرهن على جدية إجراءات مواجهة كورونا، في وقت الغت فيه دول كثيرة الامتحانات، أما في مصر فالأمور تمضي بشكل طبيعي، ويتم استكمال الدراسة إلكترونياً. وأضاف شوقي أن التشكيك في نجاح الحكومة بالعبور بالبيكالوريا تقف وراءه أطراف تستغل الوباء لتحقيق مآرب سياسية، وتقوم بتوظيف الاهتمام غير المحسود من الرأي العام بالامتحانات لتشتيت مؤسسات الدولة من خلال توجيه التركيز على إثارة الهلع ونشر الشائعات. رغم الإجراءات الأمنية والفائتة، ما زالت هناك قاعدة شعبية غير مطمئنة لوعود الحكومة بالحفاظ على سلامة الطلاب، حتى بعد تخصيص مليار و300 مليون جنيه لهذا الغرض (نحو 210 ملايين دولار)، لكن بعض الأطراف المناوئة للسلطة لعبت على وتر هلع الأسر من كورونا، ما ضاعف من وتيرة القلق المجتمعي.

يتم توزيع كمامة وقفاً وغطاء و مواد مطهرة على كل طالب ومعلم مراقب قبل دخول الامتحان مجاناً، على أن تكون هناك مسافات للتباعد داخل القاعات، مع الاستعانة بطبيب وسيارة إسعاف في كل لجنة، ومنع أي شخص تظهر عليه أعراض كورونا من الدخول. استثمرت أصوات معارضة مطالبة نقابة الأطباء الخميس، بضرورة تأجيل موعد الامتحانات، لتحريض أولياء الأمور على مقاطعتها كنوع من إظهار التمرد على الحكومة وعدم الثقة في إجراءاتها، ما وضع المزيد من الضغوط

عليها لتتجنب الأخطاء التي قد تثير غضب الشارع. وأشارت نقابة الأطباء إلى أن إجراء الامتحانات في هذا التوقيت مغامرة محفوفة بالمخاطر، ومن المتوقع إصابة نحو ألف شخص يومياً بين طلاب وأفراد من أسره، والقطاع الطبي لن يستطيع تحمل تبعات هذا القرار، لكن الحكومة لم تتأثر.

أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان (جنوب القاهرة) جهاد عودة، أن معارضة نقابة الأطباء لعقد الامتحانات وضع مسؤولية مضاعفة على الحكومة، لأنها مطالبة بإثبات صواب قراراتها، في ظل تربع قوى معارضة لاي فئرة تتمنى الإخفاق. وأوضح لـ"العرب"، أن أزمة الحكومة

أنها لا تجد تسويق نفسها أمام الرأي العام، فهي اتخذت إجراءات صارمة لتأمين البيكالوريا، ورغم ذلك هناك كثيرون لا يعرفون شيئاً، ما يعكس أن لديها أزمة في احتواء الغضب ولو كانت على صواب.

وأشار عودة إلى أن الإصرار على الامتحانات يزيد ثقة العامة في أجهزة الدولة بأنها أصبحت أكثر استقراراً، ونجحت في محاصرة جائحة كورونا، لكن ذلك لا ينفي وجود نسبة مخاطرة سوف تجعل الحكومة تحت المجهر طوال الوقت، لأن ذلك اختبار صعب للغاية، لو تجاوزته ستحقق مكاسب كثيرة.

ويعتقد الأهالي أن المجازفة بنحو 700 ألف طالب وطالبة، قد يكون مغامرة، ما يحتم على الحكومة أن تفرض على



هواجس مشروعة في حضرة كورونا

نفسها حالة طوارئ لتجنب اهتزاز صورتها أمام الشارع. بشكل ملف التعليم معضلة سياسية واجتماعية للرئيس عبدالفتاح السيسي منذ وصوله إلى رأس السلطة، فهناك غياب ثقة في إجراءات الحكومة المرتبطة باستراتيجيات التطوير وإدارة الامتحانات، إما لغياب الوعي بحكم ارتفاع معدلات الأمية، وإما بسبب سلبية لدى الرأي العام.

وكثيراً ما تلجأ دوائر حكومية لاستخدام اسم السيسي في تمرير قراراتها الخاصة بالتعليم، بحكم ارتباطها أي قرار بالملايين من الطلاب والأسر التي لا تقبل بأي بديل عن الإحترافية في التطبيق، فضلاً عن أن اهتمامه الشخصي بهذا الملف، الذي يلامس الشارع بكل انتماءاته التطبيقية.

ترج بعض الأصوات باسم الرئيس في عقد امتحان البيكالوريا وسط كورونا للتأكيد على أهمية القرار، والذي يحمل رسالة إلى الشارع بأن يطمئن لوجود انضباط تابع من رقابة رأس الدولة للامتحانات، وكل مؤسسة تدرك أنها سوف تُحاسب على التقصير، فالامتحان سياسي بامتياز.

يرى مراقبون أن عدم إقناع الناس بالإجراءات واستحالة تأجيل الامتحانات أوجداً نوعاً جديداً من المعارضة المجتمعية، وهي فئات بعيدة عن العمل الحزبي والسياسي لكن خطورتها في أنها بلا قائد، ولا تقبل أن تثبت الحكومة جديتها على حساب أبنائها. يقول هؤلاء إن مواجهة هذا النوع من المعارضة ليس بالأمر السهل، خاصة

السودان يحذر من تصعيد مصري إثيوبي

الخرطوم - دعا السودان، الأحد، لتجنب التصعيد في ملف سد النهضة الإثيوبي عقب إحالة مصر الملف إلى مجلس الأمن الدولي.

وقال وزير الري والموارد المائية السوداني، ياسر عباس، لعدد محدود من الصحفيين "لا نريد الذهاب إلى التصعيد والتفاوض هو الحل الوحيد".

وقدمت مصر إلى مجلس الأمن طلباً تدعو فيه إلى "التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، التفاوض بحسن نية، تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الإثيوبي".

وتشدد عباس على ضرورة توقيع اتفاق بين الدول الثلاث (مصر وإثيوبيا والسودان) قبل بدء أديس أبابا ملء بحيرة السد في الأول من يوليو القادم، بناء على ما تم الإعلان عنه.

وقال إن "توقيع اتفاق يعد شرطاً أساسياً بالنسبة لنا للبدء في ملء السد، ومن حق السودان أن يطالب باتفاق قبل الملء". ويأتي ذلك في ظل تعثر المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا. وفتشت الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق في ما بينها.

وتقول إثيوبيا إن الكهرباء المتوقع توليدها من سد النهضة الذي تبنيه على النيل الأزرق، لها أهمية حيوية من أجل الدفع بمشاريع تنمية في البلد البالغ عدد سكانه أكثر من 100 مليون نسمة.

لكن مصر تقول إن السد يهدد تدفق مياه النيل التي ينبع معظمها من النيل الأزرق، ما يحمل تداعيات مدمرة بالنسبة لاقتصادها ومواردها المائية والغذائية.

وبدأت إثيوبيا بناء السد في العام 2011. ومع الانتهاء منه، سيصبح أكبر سد هيدروكهربائي في أفريقيا. وأشار المفاوض القانوني السوداني هشام كاهن إلى تراجع إثيوبيا عن المسائل التي تم الاتفاق عليها في واشنطن.

وقال كاهن "نتفاوض على اتفاقية دولية ملزمة لكل الأطراف. وإثيوبيا تراجعاً عما اتفقنا عليه في واشنطن". ونهاية فبراير، أعلنت وزارة الزراعة الإثيوبيا إلى التوقيع عليه بينما رأت مصر أنه "عادل ومتوازن". وانهت إثيوبيا حديثها بالولايات المتحدة بأنها "لا تتحلل بالديمقراطية" وتحايي أطرافاً معينة في محاولتها حل الخلاف بشأن سد النهضة. وأوضح عباس أنه تم التوافق على "القضايا الفنية" لكنه أشار إلى وجود "نقاط قانونية" عالقة.

وقال كاهن "نتفاوض على اتفاقية دولية ملزمة لكل الأطراف. وإثيوبيا تراجعاً عما اتفقنا عليه في واشنطن". ونهاية فبراير، أعلنت وزارة الزراعة الإثيوبيا إلى التوقيع عليه بينما رأت مصر أنه "عادل ومتوازن". وانهت إثيوبيا حديثها بالولايات المتحدة بأنها "لا تتحلل بالديمقراطية" وتحايي أطرافاً معينة في محاولتها حل الخلاف بشأن سد النهضة. وأوضح عباس أنه تم التوافق على "القضايا الفنية" لكنه أشار إلى وجود "نقاط قانونية" عالقة.

البيكالوريا شهادة عبور سياسية للحكومة المصرية في اختبار كورونا

إذا شعر الناس بأنهم كانوا على صواب عندما تمسكت الحكومة بموقفها، ولا يعني تآكل المعارضة السياسية أن الأحوال سوف تكون على ما يرام، في حال وصل إلى العاصمة أن الإجراءات المعلن عنها مجرد دعاية.



أطراف تعمل على تشتيت مؤسسات الدولة

يصعب فصل الإصرار على إجراء الامتحانات عن خطة التعايش مع الوباء التي تجاهد الحكومة لإقناع الناس بها، كمدخل لعودة الحياة إلى طبيعتها والحد من الأزمة الاقتصادية، لأن استمرار الوضع الراهن سوف يفرض عليها اللجوء إلى جيوب الناس لتقليل حدة الخسائر. قال أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الفيوم جنوب غرب القاهرة عبد الحميد زايد، إن "متخذ القرار في مصر كان بحاجة إلى موقف جريء وسط الأزمة ليكون مدخلاً لإقناع المجتمع بحتمية التعايش مع كورونا، ووجدت الحكومة في امتحانات البيكالوريا فرصة ثمينة لإثبات صعوبة أن تقف عاجزة". ولفت لـ"العرب"، إلى أن استعراض قدرة الدولة على مواجهة أزمة عالمية استدعى التمسك بعقد امتحان قومي بجميع مناطق الجمهورية في توقيت واحد، وهي مهمة ثقيلة، لكنها تحمل رسائل سياسية واقتصادية وأمنية وصحية مهمة.